وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جمهورية العراق
جامعة القادسية
كلية الادارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة
دراسة تطبيقية في مصرف الرشيد فرع الديوانية

بحث تقدمت به الطالبة

مرام قيس محمد العمري

بحث مقدم الى مجلس قسم العلوم المالية والمصرفية/ كلية الادارة والاقتصاد

كجزء من متطلبات نيل شهادة بكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية

بأشراف

د . ثائر عمران موسى

١٤٣٩هـ ٢٠١٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى في محكم كتابه العزيز

وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ

وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١٠٥﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة التوبة آية ١٠٥

أهداء

لوجه الله تبارك وتعالى والحمد لله الذي هداني لهذا وإعانتي فيه

*الى اعز الناس وأقربهم إلى قلبي إلى والدتي العزيزة ووالدي العزيز اللذان كانا عوناً وسنداً . وكان لدعمهما

المبارك أعظم الأثر في تيسير سفينة البحث حتى ترسو على هذه الصورة

إلى اساتذتي

واهل الفضل علي الذين غمروني بالحب والتقدير والنصيحة والتوجيه والارشاد ورفعوني اعلى

درجات التقدم و النجاح

إلى زملائي في دراستي لكم ثمرة تعني تقديرا واحتراماً

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿نِّعْمَةً مِّنْ عِندِنَا كَذَٰلِكَ نَجْزِي مَن شَكَرَ﴾

صدق الله العلي العظيم

القمر ٣٥

شكر وامتنان

بأسمة تعالى نبدأ وافتتح وبأسمه إن شاء الله اختتم به ما ابتدأته

بأسمه الجليل ملك الملك الذي استخلفنا وكلفنا في الارض لنتوب عند جلالته عن شأنه في كل امر به

ثم الحمد لله ذي المنة والفضل اذ شرفني وسخر لي من اعانني من الاساتذة الأكفاء والعلماء الاجلاء لجمع

ما تيسر جمعه من المصادر والاقوال

وافضل الصلاة واتم السلام على الصاحب الوصي الامين محمد (ص) الذي افتدينا بهدية عبر

العصور قائدا وتأسينا معلما وسرنا على تهجئة للتعلم الكتاب والحكمة فكان لنا على الدوام داعينا إلى

الله وسراجا منيرا وعلى آل الطيبين الطاهرين

واتقدم بالشكر الجزيل والتقدير إلى استاذي الفاضل :فاضل عمران موسى لما بذله من جهود كبيرة خلال

أراه وتوجيهاته القيمة اثناء مدة الاشراف على اعداد الدراسة وفقه الله وادام عليه نعمة التواضع

وسيظل امتناني الاكبر إلى اساتذتي في كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة القادسية ولكل العاملين

فيها واتوجه بجزيل الشكر وامتناني وتقديري واحترامي للمقومين

المحتـــويات

الموضوع	الصفحة
الاية الكريمة	أ
الاهداء	ب
شكر والتقدير	ج
المحتويات	د
قائمة الاشكال والجداول	هـ
المقدمة	١
منهجية البحث	١-٣
الاطار النظري للدراسة	٤
مفهوم السيولة	٤
مصادر السيولة	٥
نسب السيولة	٧
الغرض من السيولة	٨
العوامل المؤثرة في تحديد حجم السيولة	٩
كيفية مقابلة متطلبات السيولة	٩
مداخل تحديد احتياجات السيولة	١٠
العائد والمخاطرة	١١
انواع العائد والمخاطر	١٢
اسباب المخاطر	١٣
الجانب العملي	١٤-٢٥
النتائج	٢٦
التوصيات	٢٧
قائمة المصادر والمراجع	٢٨-٢٩

قائمة الاشكال

الجداول	رقم الصفحة
جدول (١) نسب السيولة في البنك التجاري (مصرف الرشيد فرع الديوانية)	١٦
جدول (٢) تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية ومعدل العائد	١٧
جدول (٣) تحليل الانحدار البسيط بين السيولة المصرفية ومعدل العائد على صف الملكية للبنك التجاري	١٨
جدول (٤) تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية ومؤشري معدل العائد على حق الملكية للبنك التجاري.	١٩
جدول (٥) تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية والنقد والارصدة المملوكة لدى المصارف/ اجمالي الموجودات للبنك التجاري	٢٠
جدول (٦) تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية والموجودات النقدية والاستثمارات/ اجمالي الموجودات للبنك التجاري	٢٢
جدول (٧) تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية والتسهيلات الائتمانية/ اجمالي الموجودات للبنك التجاري العراقي	٢٣
جدول (٨) تحليل الانحدار البسيط بين السيولة المصرفية والموجودات الحاسة لسعر الفائدة/ المطلوبات الحاسة لسعر الفائدة للبنك التجاري العراقي	٢٤
جدول (٩) تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية ومؤشرات مخاطرة السيولة للبنك التجاري	٢٥

المبحث الاول

منهجية البحث

١ـ المقدمة

من الميزات التي تمتاز بها المصارف التجارية عن باقي منشأة الاعمال وهي تعد ذات فائدة لأنشطة المصارف و مفهوم السيولة يعتبر اهم المبادئ البسيطة إلى حد ما وهي بذلك بمجرد انه يذيع خير عن عدم توفير سيولة كافية للمصرف هذه تكون كفيلة بان ثقة المردعين بالمصرف تزعزع ويلجئون إلى سحب ودائعهم وهذا يعرف المصرف للإفلاس والسيولة تكمن اهميتها في حالة تحديد حصته رأس المال خلال المقارنة او المفاضلة بين جدائل الاستثمار ويعتبر القطاع المصرفي احدى القطاعات التي تكون مهمة حيث إنه يعتبر حلقة مهمة من حلقات النظام العالمي والمتطور باي قطر ولذلك هذا القطاع بهدف حسب الدور الذي يأخذ إلى انتهاج سياسات مالية ونقدية الهدف الاساسي منها هو تنظيم الربح وانطلاقا من إن هذا البحث مهم والذي يقيم ربحية المصرف وعلاقتها السيولة فقد استخدمت مؤشرات السيولة المصرفية وتوضح كيف تؤثر على ربحية المصرف حسب ارتفاع هذه المؤشرات وانخفاضها وكفاءة المصرف باستغلال الموارد تلك المتوفرة لديه بدراسة مقارنة بين مصرفين حكوميين (الرافدين و الرشيد)

٢ـ مشكلة البحث:

إن من مشاكل المعقدة التي يتعرض لها المصارف التجارية هي المشكلة السيولة بالنسبة للمصارف التجارية بشكل عام فحين ما ترتفع المستويات يوجد هناك مشكلة تقليل توظيف الموارد النقدية بهذه المصارف وذلك يعني اجراء بحث حول مجالات استعمالات اخرى ليمكنها ذلك من استثمار السيولة الفائضة.

ولذلك فان مشكلة البحث تتبلور حول الاجابة على تلك التساؤلات الاتية:

١. كيف امكانية قياس سيولة الاسهم والمفاضلة حول هذا الاساس.
٢. في حين يتم اختيار او تحديد مكونات المحفظة على اسهم السيولة وابرازها التي تكون مرتفعة ذلك يقود إلى إن الكفاءة سترتفع خلال مقارنتها محققة اسهم السيولة الاقل.

وبالنسبة بمعرفة العلاقة من بين الربحية المصرفية وتحديدها هنا تكمن مشكلة إذا انهما لا يمكن الاستغناء عنهما من قبل المصرف ثم تأتي بعدهما الركائز الاساسية التي يستند عليها اي بنك وتجاري وعليه فأن في حال ثم الاحقاق بأحدهما ذلك سيقود الزعزعة المودعين والمركز العالمي للبنك سيضعف.

الهدف

يتلخص هدف البحث فيما يلي :

١. بالنسبة لطبيعة وابعاد العلاقة الرابطة فيما بين عناصر ادارة السيولة والعائد وللمخاطرة والوقوف حولها.
٢. بالنسبة لمؤشرات السيولة وربحة المصارف التجارية هنالك جهود الكشف عن العلاقة بينهما.
٣. لكي يتم حل مشكلة السيولة و ادراكها بالنسبة للمصارف التجارية هنالك تصورات ومقترحات يتم وضعها.
٤. لا يوجد هنالك اي تأثير معنوي له دلالة احصائية لمؤشرات السيولة في الربحية المصرفية.
٥. توضح اثار المؤشرات السيولة في الربحية المصرفية ومدى امكانية المصرفين بتعظيم ارباحهم لكن بلا افراط بالسيولة التي لدهما.
٦. حسب المؤشرات الخاصة والاعتماد على الموارد المالية التي لديهما فانها تقيس الربحية المصرفية.
٧. السيولة توضح قياس للمصرفين بموضوع البحث وماهي قدرته على تغطية التزاماتها المالية.

الاهمية:

تعد اهمية البحث التي تأتي من خلال دراسته لقطاع مهم من مكونات الاقتصاد الذي يعتب قطاع مصرفي وهو اداة وصل مهمة بالاقتصاد الوطني الذي يساعد بفعالية في البناء الاقتصادي والمصارف التجارية تعد من منشآت الاعمال المهمة الذي يأتي ممن قبل قيامها بتغطية الاموال الزائدة عن الحاجة ولذلك توضح مدى كفاءة او عدم كفاءة الادارة المصرفية بإدارة السيولة ولكيفية استثمارها وكذلك الطرق والوسائل التي يمكن لإدارة المصارف استعمالها بعملية ادارة السيولة وهذا بدوره يعكس مستوى الاداء المصرفي خلال التحليل العالمي ولذلك فالمستثمرين في حالة بقاء العوامل الاخرى على حالها لم يتغير فأنهم يفضلون بشراء الاوراق المالية المميزة بسيولة مرتفعة فعندما يتم تقديم دراسة تطبيقية تحدد السيولة اي القدرة التسويقية للاسهم وكذلك بنفس الوقت ربط هذه القدرة بالمحفظة الاستثمارية من وجهة ارتفاع العائد والمخاطرة تكون منخفضة وذلك يساعد لجلب عدد اكبر من المستثمرين لسوق الاوراق المالية من شأن ذلك يزيد الطلب على الاسهم وارتفاع الطلب وهذا يؤدي إلى قيمة الاسهم عند ما يتم بيعها بقيمة اعلى من قيمتها الاسمية ذلك يقود إلى افضلية رأس المال المؤدي لانخفاض الكلفة المبجحة للتمويل على الشركة تعتمد على صفوف الملكية.

الفرضية// تتلخص فرضية البحث من خلال الاتي:

١. توجد هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين السيولة والعائد في المصارف التجارية.
٢. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين السيولة والمخاطرة في المصارف التجارية.

المبحث الثاني

الجانب النظري

مفهوم السيولة:-

تعني السيولة إن البنك او المصرف التجاري يحتفظ بودائع عملائه النقدية وغير النقدية و بالإمكان تحويلها إلى نقدية بخسائر لم تسجل.

(عبد الله، ٢٠٠٩، ص٤٣٢)

يقصد بالسيولة إن الاصل المالي يمكن تسويقه بمعنى سهولة شراء للأصل المالي بسهولة وسعر مقارب للسعر الذي ابرمت او عقدت به اخر صفقة على الاصل بافتراض عدم وجود اي معلومات جديدة.

(اندراوس، عاطف وليم، ص١٤)

وللسيولة مفهوم نسبي :- يطلق مفهوم السيولة عن العلاقة الرابطة كل من النقدية والاصول بسيطة التحول إلى نقدية بشكل سهولة ولا خسائر وبين الالتزامات الواجب الوفاء بها.

(عبد الحميد، ٢٠٠٢، ٢٣٠)

ويمكن التطرق لمفهوم السيولة المصرفية بأنها:-

إن السيولة المصرفية يمكن التعبير عنها بانها إن البنك يحتفظ بجزء من اصوله بصورة سائلة بدرجات متفاوتة وذلك لكي يتمكن من مواجهة الزيادة بسحب الودائع والسحب من الاعتمادات المفتوحة للعملاء لكي يتمكن المصرف بنفس الوقت من إن يستغل ودائعه بطريقة تحقق له ربح ممكن إلى جانب احتفاظه بنقود كافية يتمكن من خلالها من مقابلة طلبات السحب بدون ادنى تأخير و دون ارباك في العمل.

(محمد سعيد انور سلطان، ط ٢٠٠٥، ص١٤١)

اهميتها:-

إن مفهوم السيولة يكون له اهمية بالنسبة للمصارف خاصة بمقارنتها مع الوحدات الغير مالية، لذلك فان تدفقات الارصدة النقدية من والى البنك كبيرة خلال مقارنتها مع رأس مال المصرف ولذلك فألى جانب صعوبة التوقعان والتنبؤان بتوقيت انسياب او خروج الاموال النقدية لخارج البنك اخذين بعين الاعتبار الجزء الاعلى من موارد المصرف فانها عرضة لمثل هذا الانسياب.

(ابراهيم، عدد ١١، ٦)

وعليه فان المصارف لكي تستطيع مواجهة احتياجات عملاتها إلى الاموال فانه يكون بحاجة ماسة للسيولة والعملاء بدورهم يواجهون احتياجاتهم من السيولة بطريقتين ام سحب ودائعهم بالنسبة للمصارف او خلال اقتراض منها وهذا الاحتياجات تكون بحالة مستمرة وعليه فانه على المصارف إن تكون على استعداد دائما لكي تواجه هذه المتطلبات.

(عقل، ٢٠٠٦، ١٥٩)

وان اهمية السيولة بالنسبة للمصارف التجارية تكمن اهميتها بصورة واضحة خلال مجال مواجهة السحوبات بشكل مستمر يتم سحبها من الودائع وحتى يكون بإمكان هذه المصارف إن تلبي حاجات المجتمع من التسهيلات الائتمانية حتى يتمكن من تقديم خدمات مالية و مصرفية تكون بنوعية جيدة ومستمرة وعموما تظهر اهمية السيولة خلال ما يأتي

١. حسب التركيبة الطبيعية وبالنسبة للموجودات السائلة.
٢. بالنسبة لأقساط القروض التي يقدمها المصرف للزبائن يتعلق الامر بمواعيد الاستحقاق.

وتكون السيولة بالنسبة للمصارف التجارية تعتبر اهميتها كبيرة ولذا فان ادارة المصارف لا تستطيع إن تطلب مهلة اضافية من المودع حيث يرغب بسحب ودائعه وان ذلك سيقود لزعزعة ثقة الزبون والمصرف.

(الحسيني- والدوري، ٢٠٠، ص٩٤)

وعليه فلكي تقابل الشركة التزاماتها الجارية (قصيرة الاجل) تحتاج و تهتم بالسيولة حيث يحل او يأتي موعد الاستحقاق وذلك لان حين التوقف عن السداد الالتزامات هذه يقود إلى اضرار بالمساهمين وعليه فان هذا التأثير الذي يؤثر بالأوضاع الحالة والمستقبلية للشركة و باختصار فان عند حدوث نقص بالسيولة يؤثر على ثروة المساهمين.

(العمار، ١٩٩٧، ص٧١)

مصادر السيولة:

ان للسيولة مصادر نذكر فيما يأتي منها:

اولا: المصادر الداخلية وتنقسم إلى:

- احتياجات اولية : تتفرع إلى تفرعات الاتية:

أ- نقدية بالصندوق: المتمثلة بالعملات الاجنبية الموجودة داخل خزنة البنك وكذلك الاموال بشكل نقود ومسكوكات.

ب- نقدية لدى البنك المركزي والمصارف الاخرى.

ت- المستحقات المتوفرة للمصارف التجارية الاخرى التي تشمل كافة الودائع المودعة من قبل البنك لدى المصارف الاخرى ويجب على البنوك احتفاظها بالاحتياطات سواء مباشرة او غير مباشرة لبنوك اخرى

(Hampel/ GeogeH)

(Hampel/ ١٩٩٤/ p١٥١)

الاحتياجات القانونية :

كل مصرف يجب إن تكون لديه رخصة إن يقطع من عوائده الصافية ١٠% كل نسبة لصالح الاحتياطي النقدي للمصرف لكي يتم التوازن مع رأس مال المصرف. وباعتباره ملجأ اخير للإقراض ثقة السلطات الرقابية سيتم تغريزها وتزيد ثقة الزبائن بالمصرف. وعملية الاحتفاظ تعد عنصر كفوء او في من سيولة المصرف ويحافظ على مركزه التنافسي

(الحسيني والدوري ، ٢٠٠، ٩٥)

- **الاحتياجات الثانوية**

تكون بشكل اوراق مالية محدودة بسهولة تحويلها لنقد تمتاز بحالة الحاجة وتعتبر استثمارات قصيرة الاجل وفوائدها بمجال السيولة هي:-

أ- تساعدهم بدعم الاحتياطات الاولية.

ب- بالنسبة للمصرف تحقق له ربحا.

ت- بالنسبة للاحتياطات القانونية يدخل جزء من الاحتياطات الثانوية بإطارها

(الحسيني والدوري، ٢٠٠٠، ص٩٥)

وغاية الاحتياطات هذه تشكل بإمكانها إن تحقق دخل بمستوى اول والسيولة بمستوى ثاني وتختلف التحولات اختباريا واجباريا بالنسبة للأوراق المالية الطويلة الاجل والمتوسطة.

(عقل، ٢٠٠٦، ص١٦١)

ثانيا// المصادر الخارجية للسيولة:

من اهم اعمال المصارف وخاصة بفترة الستينات والسبعينات هو جمع اكثر عدد من الاموال السائلة بسوق المال ويطلق عليها ب ادارة الديون

(Rose petor "Commercial Bank Mangement", p٣٥٤, ١٩٩٩,Rose/ Irwin Mc crow Hill ١٩٩٩)

الموازنة فيما بين العائد والمخاطرة تعتمد بالجرأة التي يتمتع بها البنك بإدارة مطلوباته وما يوجد لديه متوفر من السيولة ولا يتم توفير مصادر خارجية للسيولة لكل المصارف لأنه يعتمد بعلاقة قوة المصرف المقترض ومحافظته على مركزه الائتماني وإيجابيات ادارة المطلوبات هي اعطائها للبنوك مرونة مهمة مرتبطة بإدارة جوانب ميزاتها ورعاية واهتمام الادارة بجانب الميزانية هي وسيلة او طريقة لإدارة السيولة.

(عقل، ٢٠٠٦، ص١٦٢)

نسب السيولة

١. نسبة التداول:- هذه النسبة تقيس مدى قدرة المنشأة على سداد الخصوم المتداولة بالأجل القريب.
٢. نسبة التداول السريعة: يوجد هنالك تشابه مع نسبة التداول شرط يتم استبعاد المخزون بسبب صعوبة تحويله إلى نقدية بدون تحقيق اي خسارة في الايرادات بالأجل القصير اي تعتبر مؤشر على سرعة المنظمة بسداد التزاماتها بالأجل القصير.

(السنهوري محمد مصطفى، ١٣٦)

٣. نسبة السيولة حسب المعادلة الاتية

$$\textbf{نسبة السيولة النقدية} = \frac{\text{النقد في الصندوق}}{\text{الالتزامات السائلة (ودائع العملاء التي يستحق خلال شهر)}}$$

هذه النسبة بين مدى كفاية الاصول النقدية السريعة بسداد الودائع وبالإمكان طرح هذه بالنسبة بالنقد في الخزائن والصرف الالي للمصرف ومقابلتها بالودائع التي تشملها هذه النسبة بالحسابات الخارجية وحساب التوفر والودائع المرابطة بمدة شهر او اقل منه.

٤. نسبة الاحتياطي الالزامي: عادة البنوك احتفاظها برصيد في البنك المركزي او بلا فائدة بقيمة معينة من الودائع التي يقدرها ويقيمها البنك المركزي وبالنسبة لقدرة الارصدة الموجودة بالبنك المركزي على الوفاء بشأن الالتزامات المالية المرهونة بذمة المصرف بتاريخ الاستحقاق المتفق عليه وهذه الارصدة تؤثر على حجم الاحتياجات الالزامية المفروضة على الودائع والتي بإمكانها إن تدعم موقف المصرف المالي لكي يتمكن من تأدية الالتزامات التي تواجهه بالظروف غير اعتيادية (غير الطبيعية للمودعين على وجه الخصوص).

٥. نسبة السيولة القانونية: حسب ما تبين هذه النسبة بين مدى امكانية المصرف بالاعتماد على موجوداته السائلة لكي يغطي ودائعه فهذه النسبة خلال زيادتها كان افضل مصدر من مصادر الامان للإدارة وهذه النسبة تحتوي على موجودات سائلة (النقد في الصندوق الارصدة لدى البنوك التي موعد استحقاقها شهر والارصدة النقدية لسلطة النقد) والمطلوبات السائلة (ودائع تشرعيها النسبة بالحسابات الجارية او حساب التوفير).

٦. نسبة التوظيف: هذه النسبة بالإمكان إن تعد احد المقاييس التقليدية لسيولة المصارف وتقيس وتبين كمية الودائع بعملة الاقراض ونسبة التسهيلات إلى الودائع المتغيرة تعد الصورة التي تعير عن السيولة وهذه النسبة انخفاضها يعتبر مؤشر على مخزون السيولة للمصارف والعكس بالعكس وتعتبر نسبة التوظيف اشارة تحذير الادارة المصرف لكي تمكنه من مواجهة السياسات الخاصة بتوزيع الاصول لجانب السيولة

(عقل،٢٠٠٦، ١٦٩)

$$\textbf{نسبة التوظيف} = \frac{\text{التسهيلات الأتمانية}}{\text{اجمالي ودائع العملاء}}$$

- **الغرض من السيولة:-** الغرض الرئيسي من السيولة المصرفية مقابلة مسحوبات العملاء الطارئة من ودائعهم.

هنالك توازن بين النقدية المكتنزة وبين المستثمرة وذلك بسبب:

١. عدم توازن بتراجع السيولة يعني مخاطرة.
٢. ارتفاع السيولة كنقص الربحية بحالها.

وبين المخاطرة والربحية هنالك توازن الاصول المتداولة الاستثمار واضح لأنه في حال النظر للميزانية للمصرف التجاري شكل الاصول المتداولة نسبة كبيرة من الاصول بمجموعها.

(خالد امين عبد الله،٤٣٤,٦، ٢٠٠٩)

أهم العوامل المؤثرة بتحديد حجم السيولة

يتحدد حجم السيولة بعدة عوامل منها نذكر ما يأتي:

١. طبيعة الودائع: إن نسبة السيولة المرتفعة التي تتمتع بها الودائع تحت الطلب مقارنة بالودائع الاخرى الاقل سيولة وهذه الودائع بالنسبة للأفراد تتطلب درجة سيولة كبيرة بمقارنة الشركات الكبيرة والمؤسسات والمصانع الحكومية.

٢. الوعي المصرفي: يوجد هنالك علاقة عكسية بين السيولة والوعي المصرفي بمعنى انه كلما ازداد الوعي المصرفي انخفضت نسبة السيولة الواجبة التوفير والعكس بالعكس. الوعي المصرفي لاي بلد عندما يرتفع زاد التعامل بالشيكات وادوات الوفاء بالائتمان الاخرى على حساب النقود وبالتالي يزيد بخلق الائتمان.

٣. رقابة البنك المركزي: البنك المركزي يشترط على المصرف التجاري إن يحتفظ بنسبة السيولة محدودة بحجمها وهذا عامل قانوني يؤثر بحجم السيولة وكذلك اضافة لذلك نسبة الاحتياطي المختلفة من الودائع باختلاف انواعها وكذلك رأس المال المفروض الاحتفاظ به و بالنسبة للبنك المركزي.

(خالد امين عبد الله، ص٤٣٥، ط ٦، ٢٠٠٩)

كيفية مقابلة متطلبات السيولة:-

في هذه الفقرة بذكر إن البنك التجاري وكذلك بالامكان الاعتماد على ادارة الاصول إن يقابل متطلبات السيولة خلال امرين هما:-

١. الاحتياطيات الاولية:- تتمثل هذه الاحتياطات بنوعين من الاحتياطات (القانوني والنقدي من اجل مقارنة العمليات اليومية ولذلك انه وعلى الرغم من إن هذه الاحتياطات البعض منها في البنك المركزي والبنوك الاخرى التي يتعامل فيها البنك الا انها تعد من خطوط الدفاع الاول وذلك لاجل مقابلة اي متطلبات نقدية يومية ولذلك يوجد هنالك بعض المرونة او من السهولة برصد الاحتياجات التي تحسب على اساس متوسط يومي للمدة المحدودة التي يحسب منها الاحتياطي وبالتالي بالأمكان البنك التجاري استخدام بعض الاصول السائلة خلال هذه الفترة لمقابلة متطلبات السيولة ما دام انه مستوى الاحتياطي النقدي لغرض موازنة عمليات البنك مع البنوك الاخرى من أجل إن يعوض عن

الخدمات التي تنجزها هذه البنوك وان كان هنالك مرونة بالنسبة لرصيد الودائع في البنوك الاخرى.

٢. الاحتياطيات الثانوية :- بهذه الاحتياطيات نذكر انه في الاصول التي يحتفظ بها البنك من الضروري لأغراض السيولة ولذلك فأن الاصول من الممكن تحويلها بسرعة إلى نقد من دون إن يوجد هنالك خسائر بسيطة ولذلك فأنه على الرغم من انه هذه الاحتياطات الثانوية تكون بشكل اوراق مالية قصيرة الأجل مضمونة وسهلة البيع مثلا اذونات الخزانة ولكن بالمقابل جزء من تشكيلة القروض مثل الاوراق التجارية يمكن احتسابها بشكل قانوني احتياطيات ثانوية وهذا بالإضافة إلى انه ليس كل الاوراق المالية تكون مالية وتحتفظ بها البنوك التجارية.

(السنهوري محمد مصطفى، ١٤٢، دار الفكر الجامعي)

مداخل تحديد احتياجات السيولة

١. مدخل هيكل الودائع: لهذه الفقرة يتم التركيز على قدرة قابلية الودائع للسحب حيث انها تعتبر ودائع حساسة للتغير بسعر الفائدة ولغرض مقابلة متطلبات السيولة ولهذا النوع يجب إن يحتفظ البنك بنسبة كبيرة من هذه الودائع بشكل اصول ثابتة وتقسم إلى ماياتي:

أ. الودائع سريعة الطلب: يعبر عن هذه الودائع بأنها الودائع التي لها قدرة عالية من السحب والتي لها متطلبات بمستوى عالي من السيولة لانه قد سحب بالكامل.

ب. الودائع المستقرة: يعبر عن هذه الودائع بأنها ودائع بالامكان التنبؤ لها بمعدل المسحوبات منها ولذلك فهي تعتبر ذات متطلبات ضئيلة.

٢. مدخل التدفق النقدي: هذا المدخل يشير إلى انه مدخل الودائع يأخذ الطلبات على القروض بنظر الاعتبار وبالنسبة لهذا التدفق النقدي فيمكن إن يكون اكثر شمولا وياخذ بالاعتبار كل من الطلب على القروض ومسحوبات لودائع فالتغير بين كل منها تقديرها مع درجة معقولة من الدقة.

(السنهوري محمد مصطفى، ١٤٠)

العائد و المخاطرة

١. مفهوم العائد: يمكن التعبير عن العائد بشكل مجموع المكاسب والخسائر الناتجة عن الاستثمار في فترة زمنية معينة.

(شبيب، ٢٠٠٦، ص٣٢)

يمكن الاشارة إلى العائد بانه مكافئة يتم الحصول عليها من خلال المستثمر لكي يتم تعويضه عن الانتظار، وكذلك بالإمكان إن يشير إلى المكافئة بنسب مئوية من قيمة الاستثمار بداية الفترة وهو تدفقات نقدية متحققة للمستثمر لكي يتم توظيفها برأس المال العائد للمشروع الاستثماري وبفترة زمنية محددة واضحة.

(النعيمي عدنان تايه، التميمي ارشد فؤاد، ٢٠٠٩، ٩٠)

ويمكن إن يعبر عن مفهوم العائد الربحية المصرفية على انه: مؤشر كاشف المركز الهدف التنافسي في الاسواق المصرفية وكذلك لجودة الادارة في هذه الاسواق وبذلك فهي تسمح للبنك إن يحتفظ بصورة مخاطرة معينة وكذلك تعتبر وقاية ضد المشكلات القصيرة الاجل.

(حماد- ط٦، ٢٠٠٥، ٤٧٧)

ومن انواع العوائد:

١. العائد المتوقع: يعتبر مفهومه متخذ قرار يعتمد على نظرية الاحتمالات بتحديد عائد من الاستثمار وهذا المستثمر يعتمد على توزيعات احتمالية تكون دالة للعوائد الممكنة حسب درجة احتمال حدوثها وحسب هذه التوزيعات تكون طبيعية. وحسب طبيعة الحالة الاقتصادية الممكن التنبؤ بها للاستثمارات التي تكون فيها مخاطرة.

٢. العائد المطلوب: يمكن التعبير عنه بالمعدل الذي يطلبه المستثمرين على الموجودات التي تكون ذات مخاطرة ويعكس مبادلة العائد والمخاطرة.

(النعيمي عدنان تايه، ٢٠٠٩,٩٢، ٩٥، التميمي ارشد فؤاد)

٣. متوسط العائد: يشير إلى انه هو الذي يمكن اعتباره عائد متحقق لمتوسط سنوات وبذلك فهو سبب مقدار الفروقات لمتوسط العائد وتلك الفروقات بمتوسط العائد واسباب الفروقات تلك تعود إلى طبيعة وتركيب العائد حسب طريقة الهندسية والجبرية. وانواعه ما يأتي:

أ. متوسط العائد الهندسي: من خلال هذا النوع يعبر عنه بمتوسط عائد مركب ومتحقق لكل سنة لفترة متعددة ومن الاحتمال انه يعرض متوسط منخفض جدا لفترة أقل.

ب. متوسط العائد الجبري: هذا النوع يمكن الاشارة من خلاله انه يمثل اجابة السؤال الاتي **(ماهو متوسط العائد السنوي لمدة محدودة ويؤدي لتقديرات مرتفعة لفترات اعلى او اطول و اكبر)** و لغرض حل هذه المشكلة سبب تعارض هذين العوائد تم ربطهما Blume وذلك من اجل التنبؤ بمتوسط العائد لفترة من السنوات

(النعيمي عدنان تايه، التميمي ارشد فؤاد، ط٢٠٠٩، ص٩٠، ٩١، ٩٤)

مفهوم المخاطرة: يمكن التعبير عنها بأنها فرصة لتحقيق خسارة مالية لاحتمالية اختلاف العائد الذي يتحقق من المتوقع ولذلك فان مفهومها (المخاطرة) له علاقة او تربطه علاقة بالعائد لان كليهما لهما مفهوم مالي لكي يتم قياسهما بصورة كمية. وتشير تقلب عوائد الاستثمارات إلى مفهومان المترادفان بالنسبة للمخاطرة وعدم التأكد والمخاطرة تدل على الاحتماليات التي يعتمد عليهما متخذ القرار تقيم وقياس المخاطرة.

(التميمي ارشد فؤاد، النعيمي عدنان تايه،٢٠٠٩، ١٠١)

المخاطر الائتمانية: هنالك اضرار مالية مباشرة وغير مباشرة تصيب المصارف والتي تمثله بمجموعها مخاطر ائتمانية تحدث نتيجة تصرفات ائتمانية وتمويلية التي تحدث بشكل غير مضبوط. اما سبب العميل (البنك) او عوامل خارجية.

(العامري رشاد نعمان، ٢٠١٣: ٥١٠)

انواع المخاطر

١. مخاطر ائتمانية: تأتي من عدم الالتزام العميل بشروط التعاقد مع البنك.
٢. مخاطر اسعار الفائدة: تأتي عن تحركات و تقلبات اسعار الفائدة.
٣. مخاطر السيولة: تحصل نتيجة عدم قدرة البنك على الوفاق بالتزاماته عن استحقاقها.
٤. مخاطر الاسعار: تحصل نتيجة التقلب في قيمة محافظ الادوات المالية.
٥. مخاطر النقد الاجنبي: تحصل بسبب تحركات وتقلبات اسعار الصرف.
٦. مخاطر العمليات: من خلال المشاكل المتعلقة بأداء الخدمات للبنك للزبون.

٧. مخاطر الالتزام: خلال الاخلال او عدم الالتزام بالقوانين والتشريعات السائدة يمكن لهذه المخاطر إن تحدث.
٨. المخاطر الاستراتيجية: تحدث من اتخاذ قرارات خاطئة بسبب سوء تنفيذ استراتيجيات البنك.
٩. مخاطر السمعة: يمكن لهذه المخاطر إن تحصل بصورة ليست جيدة على المصرف لدى الراي العام.

(شلبي- المجلة الاقتصادية، ٢٠٠٢، ص ١٨)

اسباب المخاطرة

١. تقلبات سوقية عامة: هنالك تقلبات سريعة ومفاجئة يتعرض لها سوق السلع او سوق الورقة المالية تسبب بهبوط عام بسبب التقلبات الاقتصادية.
٢. التضخم: يعبر عن ارتفاع التكاليف وانخفاض الارباح الذي يسبب بانخفاض القيمة الشرائية للنقود المتداولة.
٣. تغير اسعار الفائدة: ارتفاع كلفة الافتراض الناتج بارتفاع سعر الفائدة يؤثر على المشروعات بالنسبة للتراجع بأرباحها على العكس ذلك في حالة انخفاض سعر الفائدة.
٤. التغير في القوانين والتشريعات: يشير استقرار الاسعار وعدم تعرضها لمخاطر الانخفاض إلى الاستقرار الاقتصاد والقوانين ولذلك فالقوانين التي يتم اصدارها لكي تدعم الاستثمار تكون عاملا وحافزا لانخفاض مخاطر الاستثمار مثل الاعفاءات الضريبية.

(العلي اسعد حميد، ٢٠١٠، ٢٠٧- ٢٠٨)

المبحث الثالث

الجانب العملي

فيما يتعلق المبحث الدراسة تتناول ما يأتي

مجمع الدراسة: فيما يخص الدراسة يتألف من البنك التجاري (مصرف الرشيد فرع الديوانية)

بالنسبة لأساليب جمع المعلومات/ تطرقنا إلى المصادر العربية المتاحة بموضوع البحث والمستغلة بالجانب النظري وتكون البحث من كتب ودوريات ورسائل وذلك لكي يتم تغطية البحث قدر المستطاع.

اما الجانب التطبيقي (العملي)

١. البيانات المالية السنوية الصادرة عن المصرف للمدة ما بين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٨ تعتبر هذ البيانات انها متمتعة بمصداقية كبيرة لا أنها تخضع إلى رقابة سلطة النقد ومكاتب تدقيق قانونية.

٢. اقامة اجتماعات شخصية مع شخصيات مصرفية في سلطة النقد ومصرف التجاري (مصرف الرشيد) محل البحث يتم الاجتماعات والمقابلات للاستفسار عن مواضيع مثل فقرات الميزانية ونشاط البنك.

الوسط الحسابي لمتغيرات الدراسة

١. الانحدار الخطي البسيط R^2: معامل التحديد للنموذج لكي يتم التطرق إلى تأثير المتغيرات المستقلة بالسيولة المصرفية حول المتغيرات التابعة (العائد و المخاطرة)

$$y_i = a + bx_2$$

$$a = \bar{y} - b\bar{x}$$

معادلة الانحدار

$$b = \frac{\sum(x_i-\bar{x})(y_i-\bar{y})}{\sum(x_i-\bar{x})^2}$$

حيث إن

(i): رقم المشاهدة (i=١,٢,٣,...n)

y_i: قيمة المشاهدة (i) الخاصة بالمتغير التابع

x_i: قيمة المشاهدة (i) الخاصة بالمتغير المستقل

a,b: معلومات النموذج التي تحدد طبيعة العلاقة بين المتغيرات

بالإضافة لذلك استخدام معامل الارتباط بيرسون لكي يتم التعرف على مدى قوة وعمق العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة

$$r = R \times y = \frac{\sum(x_i - \bar{x})(y_i - \bar{y})}{\sqrt{\sum(x_i - \bar{x})^2(y_i - \bar{y})^2}}$$

R: معامل ارتباط خطي

R^2: معامل تحديد

اضافة لها نقدم استخدام اختبار T لغرض قياس التأثير وتحديد الدلالة المعنوية لنسبة R^2

$$\% = \frac{\text{الموجودات النقدية و الاستثمارات}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

$$\% = \frac{\text{التسهيلات الائتمانية}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

$$\% = \frac{\text{الموجودات الحساسة لسعر الفائدة}}{\text{المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة}}$$

٢. نسبة النمو

$$\text{نسبة النمو الظاهرة معنية} = \frac{\text{الرصيد في السنة المالية} - \text{الرصيد في سنة الاساس}}{\text{الرصيد في سنة الاساس}}$$

جدول (١)

نسب السيولة في البنك التجاري (مصرف الرشيد فرع الديوانية)

النسب/ السنوات	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	المتوسط الحسابي	المتوسط العام
نسبة السيولة النقدية	٦,٤٢٩٨	٦,١٤١٦	٦,٦٨٧٨	٧,٨٠٧٨	٥,٢٤٦٩	١١,٦٠٩٤	١٤,٩٥٠٨	٨,٣٩٦	
نسبة السيولة القانونية	٦٥,٩١٧٦	٧٣,٦٥١٦	٦٤,٤٠٧٤	٧٧,٣٧٩٧	٧٩,٩٨٩٧	٩٠,٤٢٧٧	٨٩,١٩٨٩	٧٧,٢٨٢	
نسبة التوظيف	٤٧,٨٢٤٩	٤١,٩٨٣٥	٤٨,١٨٥٨	٤٨,٦٠٤٧	٥٠,٦٨٩٥	٣٣,٣٤٤١	٢١,٤٨٥٤	٤١,٧٢٧	

يتبين من خلال هذا الجدول الذي يظم كل من نسبة السيولة النقدية للبنك التجاري للسنوات محور البحث (٢٠٠٨-٢٠١٤) تباين هذه النسبة للارتفاع والانخفاض من سنة إلى اخرى حيث وصلت هذه النسبة للبنك التجاري في السنة الاولى (٦,٤٢٩٨%) في حين تدنت نسبتها في السنة الثانية لتبلغ (٦,١٤١٦%) وفيما بعد ارتفعت تدريجيا حيث بلغت اثناء السنتين (٢٠١٠-٢٠١١) على التوالي (٦,٦٨٧٨%) (٧,٨٠٧٨%) ثم تدنت نسبتها بسنة ٢٠١٢ لتبلغ (٥,٢٤٦٩%) بينما ارتفعت ارتفاع ملحوظ في السنتين (٢٠١٣- ٢٠١٤) حيث بلغت على التوالي (١١,٦٠٩٤%) (١٤,٩٥٠٨%) وفي النهاية يضع او وصل المتوسط الحسابي لهذه السنة ٨,٣٩٦% خلال سنوات البحث.

اما نسبة السيولة القانونية للبنك التجاري خلال السنوات (٢٠٠٨-٢٠١٤) تتباين المصارف في السنة حيث بلغ متوسط الحسابي العام لهذه (١٠٢,٧١٨%) في البنك التجاري وصلت نسبة السيولة القانونية (٦٥,٩١٧٦%) خلال السنة الاولى من هذا البحث ثم بدأت ترتفع في سنة ٢٠٠٩ لتبلغ (٧٣,٦٥١٦%) ثم تدنت في سنة ٢٠١٠ لتصل (٦٤,٤٠٧٤%) وهو ادنى مستوى حققه ثم ازدادت خلا السنتين التاليتين (٢٠١١-٢٠١٢) وصلت على التوالي (٧٧,٣٧٩٧%- ٧٩,٩٨٩٧%) وفي سنة ٢٠١٣ زادت بشكل ملحوظ وصلت (٩٠,٤٢٧٧%) وهو اعلى مستوى بلغته هذه السنة اثناء سنوات البحث ثم تدنت إلى (٨٩,١٩٨٩%) سنة ٢٠١٤ ام فيما يتعلق المتوسط الحسابي (٧٧,٢٨٢%).

اما نسبة التوظيف للبنك التجاري يتضمن سنة توظيف لسنوات (٢٠٠٨-٢٠١٤) تتباين لهذه النسبة في البنك التجاري حيث وصلت هذه النسبة(٢١,٤٨٥٤%) هو ادنى حد بلغته سنة ٢٠١٤ في سنة

٢٠١٢ (٥٠,٦٨٩٥%) هو اعلى مستوى او حد لها وفيما يتعلق بالمتوسط الحسابي لسنة التوظيف بلغ (٤١,٧٢٧%).

	سنة ٢٠٠٩		سنة ٢٠١٠		سنة ٢٠١١		سنة ٢٠١٢		سنة ٢٠١٣		سنة٢٠١٤			سنة ٢٠١٥
معدل العائد على الموجودات	١,١٦٥٥	٦٨,٠٦٧	٠٠,٣٦٥٢	٢٢٣,٧٥	١,٤٤٢٣	٢٤٦,٣٩	١,٧٠٦٢	٩١,٥٠	٠,٠٩٩١	١٠٤,٥١	٠,٠٥٢٦	١١٧,٦٧	٠,٢٠٦٠	
صف الملكية	١٤,٦٤٧٥	٦٨,٦٧	٥,٩١٩٤	٥٩,٥٩	٢٠,٩٩٩٧	٢٤٣,٣٧	١٠,٧٣٠٥	١٧٣,٢٦	٠,٥٣٧٧	٩٦,٣٣	٠,٣١٦٢	١٠٢,١٦	٠,٨٨١٣	

جدول (٢)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية ومعدل العائد

المتغير التابع	المغيرات المستقلة	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	T المحسوبة	القيمة الاحتمالية sig
معدل العائد على الموجودات	نسبة السيولة النقدية	٩,٦	٠,٥٠	٠,١٠٠	٠,٤٤٢
	نسبة السيولة القانونية	١,٥-	٠,٠٢	٠,٠٣٢-	٠,٤٨٧
	نسبة التوظيف	١٢,٩	١,٧٠	٠,٢٩٢	١,٣٩١

جدول (٣)

تحليل الانحدار البسيط بين السيولة المصرفية ومعدل العائد على صف الملكية للبنك التجاري

المتغير التابع	المغيرات المستقلة	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	T المحسوبة	القيمة الاحتمالية sig
معدل العائد على حق الملكية	نسبة السيولة النقدية	٣,٥	١,١٠	٠,٧٧	٠,٤٧١
	نسبة السيولة القانونية	٩,٧-	٠,٩٠	٠,٢١٧-	٠,٤١٨
	نسبة التوظيف	١٢,٧	١,٦٠	٠,٢٨٠	٠,٣٩٣

السنة	النقد في الصندوق	الالتزامات السائلة ودائع العملاء خلال الشهر	الموجودات سائلة	المطلوبات سائلة
٢٠٠٩	٢٨٨٤٨١٧	٤٤٨٦٦٦١٠	٣٠١٩٣٢٤٥	٤٥٨٠٤٥٥٣
٢٠١٠	٢٩٥٣٥٠٥	٤٨٠٩٠٥٤٥	٣٥٧٤٧٨١١	٤٨٥٣٦٣٩٧
٢٠١١	٣٤٥٧٦١٨	٥١٧٠٠٢٣١	٣٣٦٦٠١٨٦	٥٢٢٦١٣٨٤
٢٠١٣	٤٦٠٢١٨٩	٥٨٩٤٣١٤٠	٤٥٩٩٠٦٠٤	٥٩٤٣٤٩٧٧
٢٠١٤	٢٥٣٤٩١٨	٤٨٣١٢٤٦٣	٣٨٩٦٥٦٤٥	٤٨٧١٣٣٢٥
٢٠١٥	٦٨٩٥٢٠٣	٥٩٣٩٣١٩٥	٥٥٠١٧١٨٠	٦٠٨٤١٠٨٦
٢٠١٦	٩٦٥٩٢٨٩	٦٥٠٤٢٢٣١	٥٩٢٠٢٦٤٧	٦٦٣٧١٥١٧

التسهيلات الائتمانية	اجمالي ودائع العملاء	صافي الربح او الخسارة قبل الضريبة	اجمالي الموجودات	صف الملكية
٢٣٥٧٣٠٠٣	٤٩٢٩٠٢٦٥	٠٧٩٤٥٥	٦٨١٧٠٤٣٢	٠٤٢٤٢٧٢
٣٢١٤١٥٧٧	٥٥١٢٠٦٠٠	٠٢٦٩٧١٣	٧٣٨٤٧٨٥١	٤٥٥٦٤٢٥
٢٦٢١٠٦٨٧	٥٤٣٩٥٠٧٥	١٠٨١٦١٩	٧٤٩٩٥٠٤٢	٥١٥٠٦٣٣
٢٩٩٠٧٣٠٠	٦١٥٣١٦٧٣	١٦١٢٢١١	٩٤٤٨٩٨٤٧	١٥٠٢٤٥٠٥
٢٥٧٧٣٦٤٨	٥٠٨٤٦١٢٠	٠٧٩١١٥	٧٩٨٤٩٤٤٧	١٤٧١٣٨٠٣
٢١٣٥١٠٣٨	٦٤٠٣٢٤٣٠	٤٦٧١٣	٨٨٧٤٣٥٢٨	١٤٧٧١٣٩٧
١٤٩٤١٢٠٥	٦٩٦٢٨٨٠٨	٢١٧٠٣٨	١٠٥٣٤٢١٧٥	٢٤٦٢٨٢٨٩

السنة	النقد والارصدة لدى المصارف	الاستثمارات	التسهيلات الائتمانية	الموجودات الحساسة لسعر الفائدة
٢٠٠٩	٣٥٣٣٥٠٦٧	٨٦٥٩١٩	٢٣٥٧٣٠٠٣	٤٦٥٨٩٠٧٩
٢٠١٠	٤١٣٣٤٥٧٨	٩٣٦٣٨٠	٢٣١٤١٥٧٧	٥٠٨٧١٨٦٥
٢٠١١	٣٩١٩٩٢٧٩	١٠٧١٦٤١	٢٦٢١٠٦٨٧	٥٠٩١٤١٤٩
٢٠١٣	٥٢٢٩٣٢١٣	٢٧٧٢٩٥٥	٢٩٩٠٧٣٠٠	٦١٢٢٦٢١٩
٢٠١٤	٤٤٠٤٨٣٨٨٨	١٥٩٣٣٢٣	٢٥٧٧٣٦٤٨	٥٨٥٠٥٨٥٦
٢٠١٥	٦٠٨٩٥٣٧٢	١٧٣٨٧١٠	٢١٣٥١٠٣٨	٦٧٠٩٦٩٦٣
٢٠١٦	٦٦١٣٠١٤٧	١٧٧٤٧٣٦٢	١٤٩٤١٢٠٥	٥٨١٨٠٩٦٥

مطلوبات حساسة لسعر الفائدة	اجمالي الموجودات الكلية
٣٩٩٤١٣٢٤	٦٨١٧٠٤٣٢
٣٢٠٢٣٤٨١	٧٣٨٤٧٨٥١
٢٨٨٢٠٥٦	٧٤٩٩٥٠٤٢
٢٨٤٥٨٩٣٠	٩٤٤٨٩٨٤٧
٢٨٨٤٧٩٨٠	٧٩٨٤٩٤٤٧
٣٧٤٠٦٠٥١	٨٨٧٤٣٥٢٨
٣٣٥٩٦٦٤٠	١٠٥٣٤٢١٧٥

جدول (٤)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية ومؤشري معدل العائد على حق الملكية للبنك التجاري.

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2 %	T المحسوبية	القيمة الاحتمالية
السيولة المصرفية	RoA	١٩,٧	٣,٩٠	٠,٤٥١	٠,٣٣٦
	RoE	٦,٥	٠,٠٤٠	٠,١٤٨	٠,٤٤٤

تحليل مؤشرات السيولة

١. إن النقد والارصدة التي يمكن إن تكون مملوكة بالنسبة للمصارف/ اجمالي الموجودات مع بعلاقتها السيولة المصرفية له تأثير ممن خلال هذا المؤشر.

٢. هذا الجدول (١) الذي يبين علاقة الانحدار البسيط والارتباط بين النقد الارصدة المملوكة وبين السيولة النقدية لدى المصارف/ اجمالي الموجودات بين قيمة معامل التحديد R^2 قيمتها (٦٣,٨٠%) ما يوضح من المتقلبات التي تحدث بالنقد والارصدة الملوكة بالنسبة

للمصارف/ اجمالي الموجودات لان سببها يرجع إلى السيولة النقدية وكذلك (T) يبين بأن معنوية النموذج صحيحة إذا كانت قيمة T المحسوبة (٢,٩٠٣) أعلى من قيمة T الجدولية (٢٠١٥).

وخلال هذا الجدول (١) يبين علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة السيولة القانونية والنقد والارصدة المملوكة للبنك/ اجمالي الموجودات يظهر بأن معامل التحديد R^2 قيمتها (٨٢,٦%) وهذا يعني انه من المتغيرات او التقلبات التي تحصل بالنقد والارصدة المملوكة للمصارف/ اجمالي الموجودات بسبب نسبة السيلة النقدية والخيار (T) اظهر دقة وصحة معنوية النموذج اذ إن T المحسوبة قيمتها (٤,٧٧٨) اعلى من قيمة T الجدولية ٢٠١٥.

وهذا الجدول (٢) نسبة النقد والارصدة مع الانحدار البسيط والارتباط لدى المصارف/ اجمالي الموجودات تظهر قيمة معامل التحديد كانت قيمتها (٦٠,٤٠%) من المتغيرات التي تحدث في النقد والارصدة المملوكة للمصارف/ اجمالي الموجودات يعود سببها لنسبة التوظيف وبين (T) دقة معنوية النموذج حيث إن قيمة T المحسوبة (٣,٧٦٣) اعلى من T الجدولية (٢٠١٥).

الجدول (٥)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية والنقد والارصدة المملوكة لدى المصارف/ اجمالي الموجودات للبنك التجاري

المتغير التابع	المغيرات المستقلة	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	T المحسوبة	القيمة الاحتمالية sig
النقد والارصدة المملوكة لدى المصارف	نسبة السيولة النقدية	٧٨,٢	٦٣,٨٠	٢,٩٠٣	٠,٠١٨
	نسبة السيولة القانونية	٩٠,٦٠	٨٢,٦	٤,٧٧٨	٠,٠٠٣
	نسبة التوظيف	٧٧,٧-	٦٠,٤٠	٣,٧٦٣	٠,٠٢٠

بالنسبة للعلاقة الانحدارية التي تربط بين نسبة السيولة والنقد والارصدة المملوكة للمصارف/ مجمل الموجودات للبنك التجاري تكون معنوية حيث إن قيمة الاحتمالية sig (٠,٠١٨) لمستوى معنوية

(٠,٠٥) بمعنى إن هنالك تأثير بين نسبة السيولة النقدية والنقد والارصدة المملوكة للمصارف/ اجمالي الموجودات يكون معنوي. في حين الارتباط وعلاقتهما مع بعض كانت قوية حيث إن قيمة معامل الارتباط بلغت (٧٨,٢%)بمعنى هنالك علاقة ارتباط معنوية تربط نسبة السيولة النقدية والنقد والارصدة المملوكة للمصارف/ اجمالي الموجودات وذلك يوضح علاقة الارتباط التي تكون ذو دلالة احصائية بين نسبة النقدية والنقد والارصدة المملوكة لدى المصارف/ اجمالي الموجودات في حين إن نسبة السيولة القانونية بالنسبة لعلاقة الانحدار بين نسبة السيولة القانونية والنقد والارصدة المملوكة للمصارف/ اجمالي الموجودات للبنك التجاري العراقي معنوية حيث إن القيمة الاحتمالية sig ٠,٠٠٣ معنوي (٠,٠٥) ذلك يعني هنالك تأثير معنوي بين نسبة السيولة القانونية والنقد والارصدة المملوكة بالنسبة للمصارف/ اجمالي الموجودات. اما فيما يخص علاقة الاتحاد بينهما كانت ذات قوة حيث إن قيمة معامل الارتباط (٩٠,٦٠%) بمعنى هناك علاقة اتحاد بشكل معنوي من نسبة السيولة القانونية وانقد والارصدة التي تعود ملكيتها للمصارف/ اجمالي الموجودات وذلك دليل بوجود علامة ارتباط او اتحاد بدلالة احصائية بين نسبة السيولة القانونية والنقد والارصدة المملوكة للمصارف/ اجمالي الموجودات. في حين إن نسبة التوظيف حيث إن علامة الانحدار تبين نسبة التوظيف والنقد والارصدة التي تعود ملكيتها للمصارف/ اجمالي الموجودات للبنك التجاري العراقي حيث إن القيمة الاحتمالية sig بلغت (٠,٠٢٠) لمستوى معنوي (٠,٠٥) وذلك يعني هنالك تأثير بشكل معنوي بين نسبة التوظيف والنقد والارصدة المملوكة لدى المصارف/ اجمالي الموجودات اما عن علاقة الارتباط بينهما كانت ذات قوة حيث قيمة معنوي بين نسبة التوظيف والنقد والارصدة المملوكة بالنسبة للمصارف/ اجمالي الموجودات وذلك دليل على انه يوجد علاقة اتحاد بدلالة احصائية بين نسبة التوظيف والنقد والارصدة المملوكة لدى المصارف/ اجمالي الموجودات.

جدول (٦)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية والموجودات النقدية والاستثمارات/ اجمالي الموجودات للبنك التجاري

المتغير التابع	المغيرات المستقلة	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	T المحسوبة	القيمة الاحتمالية
الموجودات النقدية الاستثمارية/اجمالي الموجودات	نسبة السيولة النقدية	٩٥,٩	٢٠,٩	٦,٥١٩	٠,٠٠١
	نسبة السيولة القانونية	٨٩,٢	٧٦,٨	٣,١٨٢	٠,٠٠٦
	نسبة التوظيف	٢٥,٠ -	٩٠,٣	٥,٨٢٨ -	٠,٠٠٠

إن العلاقة الانحدار التي تربط نسبة السيولة النقدية والموجودات النقدية الاستثمارية/ اجمالي الموجودات بالنسبة للبنك التجاري كانت معنوية حيث إن قيمة الاحتمالية sig كانت قيمتها(٠,٠٠١) للمستوى المعنوي (٠,٠٥)وهذا يبين انه هنالك تأثير بشكل كعنوي يربط نسبة السيولة النقدية والموجودات النقدية والاستثمارات/ اجمالي الموجودات في حين إن علاقة الربط بينهما كانت ذات قوة حين بلغت حصة معامل الارتباط (٩٥,٩%) يعني هذا هنالك علاقة ارتباط معنوي فيما بين نسبة السيولة النقدية والموجودات النقدية والاستثمارات/ اجمالي الموجودات، وذلك مؤشر على انه هنالك علاقة ارتباط بدلالة احصائية تجمع نسبة السيولة النقدية والموجودات النقدية والاستثمارات/ اجمالي الموجودات. في حين إن نسبة السيولة القانونية كانت علاقة الانحدار بين نسبة السيولة القانونية والموجودات النقدية والاستثمارات/ اجمالي الموجودات للبنك التجاري بشكل معنوي حيث إن القيمة الاحتمالية sig (٠,٠٠٦) لمستوى معنوي (٠,٠٥) وذلك يعني هنالك تأثير بشكل معنوي بين نسبة السيولة القانونية والموجودات النقدية والاستثمارات/ اجمالي الموجودات. بالنسبة لعلاقة الارتباط (٨٩,٢) يعني ذلك هنالك علاقة ارتباط معنوية تجمع نسبة السيولة القانونية والموجودات النقدية والاستثمارات/ اجمالي الموجودات.

جدول (٧)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية والتسهيلات الائتمانية/ اجمالي الموجودات للبنك التجاري العراقي

المتغير التابع	المغيرات المستقلة	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	T المحسوبة	القيمة الاحتمالية sig
التسهيلات الائتمانية/ اجمالي الموجودات	نسبة السيولة النقدية	٩٥,٢-	٩٠,٧	٦,٩٩١	٠,٠٠١
	نسبة السيولة القانونية	٨٤,١-	٦٨,٠	٢,٣٣٥	٠,٠١٠
	نسبة التوظيف	٩٧,٥	٩٢,٢	٨,٢٥٦	٠,٠٠١

إن هذا الجدول يوضح العلاقة التي تجمع نسبة السيولة النقدية والتسهيلات الائتمانية/ اجمالي الموجودات للبنك التجاري علاقة معنوية. حيث كانت قيمة الاحتمالية sig (٠,٠٠١) لمستوى معنوية (٠,٠٥) وهذا يعني إن هنالك تأثير معنوي يجمع نسبة السيولة النقدية والتسهيلات الائتمانية/ اجمالي الموجودات وذلك يعني بوجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين السيولة النقدية والتسهيلات الائتمانية/ اجمالي الموجودات لكن فيما يتعلق بنسبة السيولة القانونية وعلاقة الانحدارين بنسبة السيولة القانونية والتسهيلات الائتمانية/ اجمالي الموجودات للبنك التجاري معنوي (٠,٠٥) وذلك يعني هنالك تأثير معنوي بين نسبة السيولة القانونية والتسهيلات الائتمانية/ اجمالي الموجودات. في حين إن علاقة الارتباط بينهما كانت قوية إذا إن قيمة معامل الارتباط (-٨٤,١%) بمعنى هناك علاقة تربطهما بشكل معنوي كل من نسبة السيولة القانونية والتسهيلات الائتمانية/ اجمالي الموجودات. وذلك يشير إلى إن هنالك علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية تربط نسبة السيولة القانونية والتسهيلات الائتمانية/ اجمالي الموجودات للبنك التجاري معنوية. حيث إن القيمة الاحتمالية sig (٠,٠٠١) لمستوى معنوية (٠,٠٥) وذلك دليل لوجود تأثير يؤثر بشكل معنوي بين نسبة التوظيف والتسهيلات الائتمانية/ اجمالي الموجودات. اما بالنسبة لعلاقة الارتباط بينهما كانت قوية حيث قيمة معامل الارتباط وصلت إلى (٩٧,٥%) يعني هنالك علاقة ارتباط بشكل معنوي تجمع نسبة التوظيف والتسهيلات الائتمانية/ اجمالي الموجودات وذلك يعني يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين نسبة التوظيف والتسهيلات الائتمانية/ اجمالي الموجودات.

جدول (٨)

تحليل الانحدار البسيط بين السيولة المصرفية والموجودات الحاسة لسعر الفائدة/ المطلوبات الحاسة لسعر الفائدة للبنك التجاري العراقي

المتغير التابع	المغيرات المستقلة	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	T المحسوبة	القيمة الاحتمالية sig
الموجودات الحساسة لسعر الفائدة/ لمطلوبات الحساسة لسعر الفائدة	نسبة السيولة النقدية	٦,٩٠%	٠,٣١	٠,١٣٠	٠,٤٥٠
	نسبة السيولة القانونية	٤١,٧١	١٥,٤٠	١,٠٢٦	٠,١٧٥
	نسبة التوظيف	٩,٦١%	٠,٧٠	٠,١٩٣	٠,٤٢٦

إن علاقة الانحدار التي تربط بين نسبة السيولة النقدية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة/ المطلوبات الحاسة لسعر الفائدة للبنك التجاري غير معنوية حيث إن قيمة الاحتمالية sig وصلت إلى (٠,٥٥٠) لمستوى معنوي (٠,٠٥) وذلك يعني انه ليس هنالك اي تأثير معنوي بين نسبة السيولة النقدية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة/ المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة في حين إن علاقة الارتباط التي تربطهما ضعيفة حيث وصلت قيمة معامل الارتباط (٦,٩٠%) يعني انه ليس هنالك علاقة تربط نسبة السيولة النقدية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة/ المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة بشكل بطريقة معنوية وذلك يبن انه لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين السيولة النقدية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة/ المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة اما فيما يتعلق بنسبة السيولة القانونية فقد كانت علاقة الانحدار التي تربط بين نسبة السيولة القانونية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة/ المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة للبنك التجاري العراقي فقد كانت غير معنوية لذلك وصلت القيمة الاحتمالية sig إلى (٠,١٧٥) لمستوى معنوية (٠,٠٥) وذلك يشير إلى انه لا يوجد اي تأثير معنوي بين نسبة السيولة القانونية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة/ المطلوبات الحساسة لسعر الحساسة لسعر الفائدة. في حين إن علاقة الارتباط بينهما كانت ضعيفة حيث بلغت (٤١,٧١%) يعني انه لا يوجد علاقة ارتباط معنوية بين نسبة السيولة القانونية و الموجودات الحساسة لسعر الفائدة/ المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة وذلك برهان على انه يوجد

علاقة ارتباط ذات دليل احصائي تربط نسبة السيولة القانونية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة/ المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة. اما فيما يتعلق بنسبة التوظيف حيث كانت علاقة الانحدار التي تجمع التوظيف والموجودات الحساسة لسعر الفائدة/ المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة للبنك التجاري غير معنوية. حيث وصلت القيمة الاحتمالية sig إلى (٠,٤٢٦) لمستوى معنوية (٠,٠٥) وذلك يوضح انه لا وجود لأي تأثير معنوي بين نسبة التوظيف والموجودات الحساسة لسعر الفائدة/ المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة. وفيما يتعلق بالعلاقة الرابطة بينهما كانت ضعيفة حيث وصلت قيمة معامل الارتباط (٩,٦١%) اي انه لا وجود لعلاقة الارتباط بصورة معنوية فيما يبين نسبة التوظيف والموجودات الحساسة لسعر الفائدة/ المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة وذلك برهان على انه هو ليس هناك علاقة ارتباط بدلالة احصائية بين نسبة التوظيف والموجودات الحساسة لسعر الفائدة/ المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة.

جدول (٩)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين السيولة المصرفية ومؤشرات مخاطرة السيولة للبنك التجاري

المتغير التابع	**المغيرات المستقلة**	**معامل الارتباط R**	**معامل التحديد R^2**	T المحسوبة	**القيمة الاحتمالية sig**
السيولة المصرفية	**النقد والارصدة المملوكة لدى المصارف/ اجمالي الموجودات**	٥٠,٤	٢٥,٤٠	١,٣٠٦	٠,١٢٤
	الموجودات النقدية والاستثمارات/ اجمالي الموجودات	٩,١	٣٠,١	٠,٧٠٦	٠,٢٥٠
	التسهيلات الائتمانية/ اجمالي الموجودات	-٢٠,٦	٤٠,٢٠	٠,٤٧٠	٠,٣٢٩
	الموجودات الحساسة لسعر الفائدة/ المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة	٧٢,٨	٥٢,٩٠	٢,٣٧١	٠,٠٣٢

المبحث الرابع

النتائج والتوصيات

النتائـــــــج

١. ليس هنالك ارتباط وتأثير فيما بين السيولة المصرفية ومعدل العائد للمصارف التجارية العراقية (مجتمعة) محل الدراسة.
٢. ليس هناك اي اتفاق بين علاقة السيولة والعائد في المصارف التجارية وهذا تم اثباته من خلال نتيجة التحاليل.
٣. هنالك بين نسبة الوظيف ومعدل العائد على الموجودات (RoA) لكل مصرف لوحده يوجد علاقة اتخاذ بدلالة احصائية.
٤. تتوفر علاقة اتحاد او ارتباط تكون ذات دلالة احصائية منها تجمع بين السيولة القانونية وبين نسبة او قيمة الموجودات النقدية والاستثمارات/ اجمالي الموجودات للبنك التجاري العراقي وليس هناك اي ارتباط بعلاقة تكون ذات دلالة احصائية لمثل النسبة لمصرف الاستثمار العراقي.
٥. لا توجد هناك اي علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية تربط بين كل من نسبة السيولة القانونية والموجودات الحساسة لسعر الفائدة/ المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة لبنك الاستثمار العراقي.
٦. ليس لعلاقة الاتحاد بدلالة احصائية التي تربط فيما بين نسب التوطين والموجودات الحساسة لسعر الفائدة/ المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة لكل بنك لوحده اي وجود.
٧. بالنسبة لنسب السيولة المصرفية النقدية والقانونية والتوظيف المعمول بها تم تطبيقها من قبل جانب المصارف التجارية العراقية. لذلك فأنها عبرت او اشارت حول مستويات سيولة عالية بانخفاض نسبة توظيفها لكل من التسهيلات الائتمانية والاستثمارات المالية في السنوات الاخيرة وذلك حسب الظروف السياسية والاقتصادية التي يعاني او يمر بها البلد.
٨. حسب علاقة السيولة و المخاطرة في المصارف التجارية يوجد اختلاف بعلاقتهما.
٩. لنسبة السيولة المصرفية وبعض مؤشرات مخاطر السيولة للبنك التجاري ليس هناك اي علاقة لكن نتائج التحليل بين هناك علاقة ارتباط وتأثير فيما بين نسب السيولة المصرفية ونسب الموجودات الحساسة لسد الفائدة/ المطلوبات الحساسة لسد الفائدة كأحد المؤشرات مخاطر السيولة.
١٠. يوجد اختلاف بين علاقة السيولة والعائد في المصارف التجارية وحسب ما اثبتته نتائج التحليل.

التوصيـــــات

١. قيام سلطة النقد كذلك الجهات المعينة بتكثيف جهودها حول تفعيل دور المصارف التجارية العراقية وتكون مستعدة فيما لعد الحصار بمراقبة مستقبلية ذات وعي في بنية مصرفية جديدة.
٢. كل بنك يجب عليه إن يكون عنده جهة واضحة تضمن له وجود درجة افصاح كاملة وحيدة وذلك يستوجب بيانات ومعلومات دقيقة فيها شفافية كاملة تعكس وضع السيولة الحقيقية لديه.
٣. على كل بنك يجب إن يكون موفر لديه جهة محددة تقوم بمتابعة تغير سياسة او اهداف السيولة ويجب على الادارة العامة للمصرف إن تحرص على إن تكون متأكدة من موضوع السيولة يتم بفعالية.
٤. نظام داخلي مضبوط يجب على كل مصرف إن يتوفر عنده لكي يكون جيدا لادارة مخاطر السيولة وان يقوم بمراجعة هذا النظام وتصميمه لطريقة دورية لكي يتم التأكد من فعاليته واهميته.
٥. نجاح وتطور الانظمة المعلومات الموجودة لديها على كل بنك إن تكون لديه لكي يتم قياسها و مراقبتها ومتابعته مخاطر السيولة وكذلك القيام بتنظيم البيانات واعدادها الرقمية والتعابير الخاصة لتلك المخاطر ولكي يتم ارسالها بالوقت المناسب إلى كل من سلطة النقد وادارته العامة كذلك الجهات ذات الصلة الاخرى.
٦. سلطة النقد وجب عليها إن تدعم سياسة ادارة مخاطر السيولة التي تقدمها ادارة البنك وكذلك تتأكد من إن الادارة تتخذ الاجراءات ملائمة لكي تتابع وتراقب تلك المخاطر.
٧. يجب على المصارف إن تدعم راس مالها من حيث الاحتياطات المتراكمة لديها لكي تلازم نسبة الزيادة بودائعها من اجل المساهمة بتمويل القطاعات اقتصادية بشكل اعلى.
٨. يجب على المصارف التجارية إن تقوم بتنويع استثماراتها في سبيل تكثر الايرادات وتخفض المخاطر.
٩. هنالك اهتمام غير مبالغ فيه يجب اعطاءه للسيولة النقدية لأنه له تأثير على العائد.
١٠. على سلطة النقد العراقية إن تتبين سياسات تكون جديدة إن تتحد من خلالها المصارف من اجل خلق وحدات مصرفية قوية تكون ذات قدرة تنافسية.

المصادر والمراجع

١. القران الكريم، سورة التوبة أَية ١٠٥.

الكتب:

٢. ابراهيم محمد (المصارف والسيولة وعمليات النفطية والدولية عدد١١، اتخاذ القرارات العربية ص٦).

٣. اندروس عاطف وليم (التمويل والادارة المالية للمؤسسات ص١٢).

٤. الحسيني فلاح والدوري مؤيد، الدرة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، ط١، دار وائل للطباعة والنشر. عمان ٢٠٠٠م، ص٩٢).

٥. حمادة طارق عبد العال: حوكمة الشركات، المفاهيم والمبادئ التجارية، تطبيقات الحوكمة في المصارف ، الدار الجامعية ٢٠٠٥، ص٤٧٧.

٦. خالد امين عبد الله، عمليات مصرفية (طرق محاسبية حديثة، ط٦، سنة٢٠٠٩، ص٤٣٢.

٧. السنهوري محمد مصطفى ، ادارة البنوك التجارية، دار الفكر الجامعي، ص١٣٦.

٨. شيلي ماجدة، الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعاير لجنة بازل، المجلة الاقتصادية- القاهرة ٢٠٠٢،ص١٨.

٩. عبد الحميد- عبد المطلب- البنوك الشاملة- عملياتها وادارتها، الدار الجامعي الاسكندرية ٢٠٠٢، ٢٣٠.

١٠. عبد الله خالد امين (عمليات مصرفية ، طرق محاسبية حديثة، ص٤٣٢، سنة ٢٠٠٩).

١١. عقل مصلح، واجهات نظر مصرفية ط١، مكتبة المجتمع العربي، عمان ٢٠٠٦م.

١٢. العمار رضوان- اساسيات في الادارة المالية، ط١، دار المسيرة للطباعة والنشر عمان ١٩٩٧، ص٧١.

١٣. العامري رشاد نعمان شايع، الخدمات المصرفية الائتمانية في البنوك الاسلامية ط٣، ٢٠٠١، ص٥١٠.

١٤. محمد سعيد انور سلطان، ادارة البنوك دار الجامعية الجديدة، ط٢٠٠٥، ص١٤١.

١٥. النعيمي عدنان تايه والتميمي ارشد فؤاد، الادارة المالية المتقدمة الطبعة العربية ٢٠٠٩، دار اليازهري العلمية للنشر والتوزيع ص٩٤ و ٩٥.

١٦. آل شيب وزيد، مبادئ الادارة المالية، ط١، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان ٢٠٠٦، ص٣٢.

١٧. Hampel/ GeogeH, ٨ simouson: DonaldG, Colemon Alan B
bank Mangement uthed John Wiley, sens, inc USA,١٩٩٤

١٨. المجلات (الشلبي، المجلة الاقتصادية، ٢٠٠٢، ص١٨).

١٩. مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية مجلد ١٧- عدد٣- ٢٠١٥، (عبد علي، علي جلال ،تأثير السيولة على اداء المحافظ الاسهم العادية ، دراسة تنظيمية في سوق العراق للأوراق المالية، الباحث/ علي نوري حميد/ قسم ادارة الاعمال/ كلية الادارة والاقتصاد جامعة القادسية، ص٦٢-٨٠.